

# دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعزيز قيمة المؤسسات الاقتصادية

## دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق

أحمد الصالح سباع  
جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر  
salah\_souf39@yahoo.fr

د. محمد فيصل مايدة  
جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر  
mohamedfaissel\_maida@yahoo.fr

## *The role of internal audit in improving financial performance and maximizing the value of economic institutions*

**Dr. Mohamed Faissel Maida & Ahmed Al salah Sabah**  
El oued University / Algeria

Received: 2017

Accepted: 2017

Published: 2017

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية لتحسين الأداء للمؤسسات الاقتصادية وتعزيز قيمتها، ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي في مؤسسة سوف للدقيق.

فقيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، والذي يقوم على فحص ومراجعة القوائم المالية وكذا على تحليل لبعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

فقد تم اعتماد المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية التي تناولت عينة من المؤسسات الجزائرية الناشطة في السوق وهي مؤسسة سوف للدقيق، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة الداخلية على أسس علمية وصحيحة يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، الأداء المالي، قياس وتقييم الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية.

رموز jel: E59, G39

### Abstract:

*The aim of this study is to highlight the role of internal audit as a mechanism to improve the performance of economic institutions and maximize their value, and the extent to which they contribute to improving the financial performance of the institution.*

*The internal auditor reviews the various financial statements of the institution and ensures their accuracy must be in the presence of an effective system of internal control, and the evaluation of financial performance allows to establish the status reached by the institution, which is based on the examination and review of the financial statements as well as analysis of some of the financial ratios.*

*The analytical approach was adopted in the applied study, which dealt with a sample of the Algerian institutions active in the market, which will be accurate. The study concluded that the application of the internal audit on scientific and correct basis contributes to achieving the objectives that the institutions aim.*

**Key words:** internal audit, financial performance, measurement and evaluation of financial performance, economic institutions.

**(JEL) Classification:** M42, G39

## مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية لكل اقتصاد والتي تضم كل من الموارد البشرية والطبيعية والعناصر المالية وفق ظروف معينة، وذلك لضمان استمراريتهما لما تواجهه من تحديات وشدة المنافسة من محيطها الخارجي، غير أن المؤسسة لم تعد تلقي كل تركيزها واهتماماتها على هذا الجانب فقط بل أصبحت تبحث عن سبل تمكنها من تحسين أدائها المالي وتعظيم المنفعة الاقتصادية كونها تعتبر بمثابة دلالات اقتصادية تسمح بإعطاء الصورة الحقيقية والشاملة للوضع المالية بصفة خاصة والوضع الاقتصادي بصفة عامة، فقد لجأت المؤسسات إلى تطبيق المراجعة الداخلية والتي تعتبر خط دفاع قوي يضمن ويحمي مصالح المؤسسة، كونها تمثل العين الساهرة التي تأمن ولو بشكل شبه كلي سلامة تدفق أموالها وتوزيعها، والتي توفر كذلك حماية لأصولها وموجوداتها وسلامة عملياتها ودقة تسجيلاتها واكتشاف الأخطاء المرتكبة وكذلك ضمان أداء أفضل بالنسبة للمورد البشري.

ونظرا للدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في كآلية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتعظيم قيمتها يمكننا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

### ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتعظيم قيمتها؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟ وما هي أساليبها؟
- ما هو الأداء المالي للمؤسسة؟ وما هي معايير ومؤشرات قياسه؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية فعلا في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة مؤسسة سوف للدقيق؟

### الفرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية السابقة نضع الفرضيات التالية:

- المراجعة الداخلية هي عملية مستقلة تقوم بمراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى داخل المؤسسة وبشكل مستمر، وتهدف الى تحسين الأداء وترشيد القرارات.
- يتمثل الأداء المالي في بلوغ المؤسسة لأهدافها بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة سوف للدقيق من خلال معرفة نقاط القوة والضعف وذلك بالعمل على تدعيم نقاط قوتها ومعالجة نقاط الضعف وذلك من خلال النصائح والتوجيهات المقدمة من قبل المراجع الداخلي للإدارة ومتخذي القرار.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية المالية، وتبيان الدور الذي تؤديه في مجال تقييم الأداء؛
- محاولة تحديد معايير والمؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي وتفسيره؛

- إبراز دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛

- إظهار أهمية مراجعة القوائم المالية من طرف المراجع الداخلي للمساهمة في تقييم الأداء عن طريق تحليل النسب المالية.

#### هيكل الدراسة:

أولاً: ماهية المراجعة الداخلية؛

ثانياً: فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم منفعة المؤسسة؛

ثالثاً: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق.

#### أولاً: ماهية المراجعة الداخلية

**1- مفهوم المراجعة الداخلية** عرف المعيار الدولي للتدقيق رقم 400 "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" نظام الرقابة الداخلية بأنه "كافة السياسات والاجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها ادارة المؤسسة لمساعدتها قدر الامكان في الوصول الى هدفها في ضمان ادارة منظمة وكفاءة للعمل. والمتضمنة الالتزام بسياسات الادارة وحماية الاصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب"<sup>1</sup>.

أما بموجب التعريف الجديد لمعهد المراجعين الداخليين ينظر لها على أنها "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط *Disciplined* لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر *Management Risk* والرقابة *Control* وحوكمة الشركات *Corporate Governance*. وبموجب المفهوم الحديث فإن المراجعة الداخلية يشتمل على وظيفتين وهما<sup>2</sup>:

\* **خدمة التأكيد الموضوعي:** هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة، مثل ذلك العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام المعلومات؛

\* **الخدمات الاستشارية:** وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدة تنظيمية داخل الشركة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها، ومثال ذلك النصح، تصميم العمليات، التدريب. وهذا التطور أدى إلى حدوث تطور في أهداف المراجعة الداخلية والتي أصبحت:

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها ومشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجية وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ الاستراتيجية؛

- تقييم فاعلية إدارة المخاطر، وتقييم فاعلية الرقابة، وتقييم فاعلية عمليات حوكمة الشركات.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للمراجعة الداخلية وهي: "نشاط مستقل داخل المنشأة، يقوم بها شخص تابع للمنشأة، يعين من قبل الإدارة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، وبشكل مستمر، وذلك لخدمة الإدارة ومجلس إدارة المؤسسة".

**2- أهداف المراجعة الداخلية:** تسعى المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة في المؤسسة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات لتحقيق الأهداف التالية<sup>3</sup>:

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتم الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات؛
- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال؛
- إطلاع الهيئات المسؤولة بالمؤسسة عن مدى مساهمة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- التأكد من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف هذه المعلومات؛
- مراجعة النظم الموضوعية في المؤسسة للتأكد من الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير؛
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول، والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكناً؛
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

**3- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يستخدم محافظو الحسابات عدة أساليب لتقييم نظام الرقابة الداخلية<sup>4</sup>.

**3-1- طريقة التقرير الوصفي:** تقوم هذه الطريقة على وصف إجراءات الرقابة عن طريق شرح تدفق البيانات، وعن طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات، بحيث يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة وذلك بتتبع المناقشات مع أفراد المؤسسة وبناء على هذه المناقشات يعد وصفاً مكتوباً للنظام، وتعتبر المرونة بمثابة الميزة الأولى لوصف النظام حيث يمكن استخدام اللغة لوصف جميع الأنظمة، وعلى أي حال فإن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على قدرة المراجع في ممارسة مهنة الكتابة، ويمكن أن يؤدي الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية، إلى سوء فهم للنظام ومن ثم يؤدي إلى تصميم غير صحيح وتطبيق غير سليم لاختبارات الالتزام.

**3-2- طريقة الاستقصاء:** تقوم هذه الطريقة على إعداد قائمة أسئلة، تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات، والبيانات الواردة ويجب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف إلى الاستفسار عن تفصيلات العمل، وخطواته المتبعة في مركز النشاط ويراعى عند تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة بطريقة تمكن المراجع من مراعاة الاعتبارات التالية وهي:

- إظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الإجابة عن كل سؤال والتحقيقات التي تتم للتأكد منها؛
- التفرقة بين نقاط الضعف البسيطة ونقاط الضعف الجسيمة، في إجراءات الرقابة الداخلية؛
- احتوائها على وصف تفصيلي لنواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية

**3-3- طريقة خرائط التدفق:** إن خرائط التدفق هي عرض بياني لنشاط معين ولدورة عمليات محددة، إن هذه الخرائط تمكن المراجع من تقييم إجراءات الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وفي فترة وجيزة نسبياً، وتتميز خرائط التدفق عن طريقة التحليل الوصفي وطريقة الاستبيان (الاستقصاء) بأنها توضح خط سير العمليات، بين أجزاء النظام بطريقة بسيطة، كما توضح الوسائل المستعملة في إدخال البيانات واستخدامها

( يدويا، آليا، الكترونيا) وأجهزة الإدخال والإخراج في حالة الأنظمة الآلية والالكترونية، وتستخدم في إعداد خرائط التدفق رموز متعارف عليها عالميا تختلف هذه الرموز المستخدمة في إعداد خرائط الإجراءات.

**4- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:** يتكون الإطار العام لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) عام 1978 وتم تعديلها عام 1993 من خمسة معايير عامة، تم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتبارا من سنة 2004 من مجموعتين هما:

**4-1-1- معايير السمات (Attribut Standards):** والتي نوضحها فيما يلي<sup>5</sup>:

**4-1-1-1- المعيار رقم 1000 الأهداف، الصلاحية والمسؤولية:** يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية بوثيقة تنسجم مع المعايير، وموافق عليها من مجلس الإدارة؛

**4-1-1-2- المعيار رقم 1100 الاستقلالية والموضوعية:** على نشاط المراجع الداخلي أن يكون مستقلا، وعلى المراجعين الداخليين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم؛

**4-1-1-3- المعيار رقم 1200 البراعة وبذل العناية المهنية:** البراعة في أداء المراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية، وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها؛

**4-1-1-4- المعيار رقم 1300 الرقابة النوعية وبرامج التحسين:** على مدير المراجعة الداخلية أن يضع برنامجا للرقابة النوعية، وبرنامج للتحسين، والذي يغطي جميع أعمال المراجعة الداخلية، ويراقب فعليتها بشكل مستمر، ويجب أن يصمم هذا البرنامج لمساعدة نشاط المراجعة الداخلية لإضافة قيمة للمؤسسة، وتحسين عملياتها، ويوفر توكيد بأن نشاط المراجعة الداخلية منسجم مع المعايير وأخلاقيات المهنة.

**4-1-2- معايير الأداء (Performance Standards):** ويتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي<sup>6</sup>:

**4-1-2-1- المعيار رقم 2000 إدارة نشاط المراجعة الداخلية:** على مدير المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية، للتأكد من أنه يضيف قيمة للمؤسسة؛

**4-1-2-2- المعيار رقم 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية:** يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة؛

**4-1-2-3- المعيار رقم 2200 التخطيط لمهمة العمل:** على المراجعين الداخليين وضع وتكوين خطة لكل مهمة؛

**4-1-2-4- المعيار رقم 2300 تنفيذ المهمة:** يجب على المراجعين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم وتدوين المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة؛

**4-1-2-5- المعيار رقم 2400 توصيل النتائج:** على المراجعين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة؛

**4-1-2-6- المعيار رقم 2500 متابعة التقدم:** على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة؛

4-2-7- المعيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد مدير قسم المراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر بشكل غير مقبول، عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية، وإذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطر، فإنه على مدير المراجعة الداخلية التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.

ثانيا: فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة

1- مفهوم الأداء المالي: حسب Bourguignon فإن مفهوم الأداء المالي يتخذ أحد المعاني<sup>7</sup>:

- نشاط: فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج؛
  - أداء: فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحققها المؤسسة؛
  - يمكن أن يعبر الأداء عن المردودية والنتائج المالية.
- ويعرف كذلك على أنه "مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".<sup>8</sup>

ومما سبق نستخلص أن الأداء المالي هو "تشخيص لوضعية المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا".

2- أهداف الأداء المالي

1-2- التوازن المالي: وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية<sup>9</sup>.

2-2- نمو المؤسسة: ويعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار... إلخ<sup>10</sup>.

2-3- الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقاس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وهي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه<sup>11</sup>.

2-4- السيولة وتوازن الهيكل المالي: تقاس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة بالوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات ويقاس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي لأن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية<sup>12</sup>.

### 3- أثر المراجعة الداخلية في خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية:

لقد عرف ستيوارت القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للانجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي والذي عبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ( $NOPAT$ ) مطروح منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال<sup>13</sup>.

على اعتبار أن جميع المؤسسات لها هدف واضح ومعلن يتمثل في زيادة ثروة الملاك، فهناك عدة طرق يمكن تبنيها لتحقيق هذا الهدف، ولذا تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة قياساً تفصيلياً أفضل من العائد على الاستثمار  $ROI$  والعائد على حقوق الملكية  $ROE$ <sup>14</sup>، لكن قد أكد أنه بهدف تحقيق الأهداف المالية المحددة من قبل حملة الأسهم، فإن على المؤسسة أن تركز على طرق القياس من منظور مالي وطرق قياس من منظور غير مالي مثل العميل على سبيل المثال الذي سيؤثر في نهاية الأمر على تحسين الأداء المالي للمنشأة. في هذا السياق فإن القيمة الاقتصادية المضافة التي تعرف على أنها العائد الذي يزيد على مستوى الأداء المتوقع والمتصل برأس المال المستخدم. فالقيمة الاقتصادية المضافة  $EVA$  لفترة زمنية معينة ( $t$ ) يمكن تعريفها كما يلي<sup>15</sup>:

$$EVA_t = E_t - r(TA_{t-1})$$

حيث أن:  $E_t$  = الربح المحاسبي قبل الضريبة للفترة  $t$ .  $r$  = تكلفة رأس المال.

$TA_{t-1}$  = إجمالي الأصول المستخدمة في بداية الفترة.

ومن الطرق الرئيسية الأخرى المستخدمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة -  $EVA$  من خلال المعادلة الآتية:

$$EVA_t = NOPAT_t - C_t \times WACC_t$$

حيث أن:  $EVA_t$  = القيمة الاقتصادية المضافة.  $NOPAT$  = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.

$C_t$  = رأس المال طويل الأجل.  $WACC_t$  = التكلفة المرجحة لرأس المال.

فإذا كانت  $EVA < 0$  ففي هذه الحالة يمكن القول أن المؤسسة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك وبالتالي يكسبون أكثر من أصل الاستثمار، أما إذا كانت  $EVA = 0$  فهذا يعني أن المؤسسة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال وعندما تكون  $EVA < 0$  هذا يعني تآكل في ثروة الملاك.

من خلال ما سبق ذكره فإننا نستنتج ان القيمة الاقتصادية المضافة  $EVA$  تركز على جميع الجوانب المهمة لأعمال المؤسسة - حجم رأس المستثمر وتقسيمه ما بين الدين ورأس المال الممتلك ( $D/C$  and  $E/C$ )، تكلفة رأس المال (الأسهم والقروض).

يمكن تحقيق القيمة الاقتصادية من خلال الربح الاقتصادي  $EP$  والتي تشابه صافي القيمة الحالية  $NPV$  في احتسابها. إلا أن الفرق بين  $EP$  وبين  $NPV$ : هو أن  $EP$  يمكن حسابها لفترة زمنية واحدة (شهريا أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنويا) وأن  $NPV$  فتحسب لعدة سنوات، كما أن تكلفة رأس المال التي تستخدم كمعدل الخصم في احتساب ال  $NPV$  تطبق على المؤسسة ككل. يمكن التعبير عن الربح الاقتصادي  $EP$  على النحو الآتي<sup>16</sup>:

$$EP = \text{Invested Capital} * (ROIC - WACC)$$

حيث أن:  $ROIC$  = العائد على رأس المال المستثمر.  $WACC$  = الوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

وبهدف تحقيق قيمة اقتصادية لا بد أن تكون قيمة  $ROIC$  أكبر من قيمة  $WACC$

ثالثا: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق: يعد قسم المراجعة الداخلية في مؤسسة سوف للدقيق حديث مقارنة بتاريخ نشأتها، حيث تم استحداث هذا القسم سنة 2014 وبدئ في تطبيقه فعليا في بداية سنة 2015، وذلك بعد التوصيات المقدمة من قبل المراجع الخارجي بضرورة استحداث قسم خاص بالمراجعة الداخلية، نظرا للسلبات التي اكتشفها أثناء قيامه بعملية المراجعة وكذلك نظرا لأهميتها البالغة باعتبارها أداة رقابية تعمل بصفة مستمرة على مدار السنة مما تسمح بتسهيل عملية اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش المقصودة<sup>17</sup>.

وتتمثل إجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في مؤسسة سوف للدقيق فيما يلي:

\* موثوقية وصحة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية؛

\* التأكد من حسن سير العمل في الصندوق، ومدى صرامة الإدارة؛

\* تأسيس نظام رقابة دوري؛

\* تسجيل العمليات من الخزينة بسرعة في مصلحة المحاسبة؛

\* المحافظة على أصول المؤسسة؛

\* الالتزام بالقوانين واللوائح؛

\* فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.

الجدول رقم (01): يوضح الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة

| المبالغ        |                |                |                | البيان           |        |
|----------------|----------------|----------------|----------------|------------------|--------|
| 2016           | 2015           | 2014           | 2013           |                  |        |
| 39 172 556.00  | 38 449 869.00  | 28 308 693.00  | 23 035 925.00  | الأصول الثابتة   | الأصول |
| 174 183 764.00 | 187 053 021.00 | 191 070 815.00 | 193 050 807.00 | الأصول المتداولة |        |
| 213 356 320.00 | 225 502 890.00 | 219 379 508.00 | 216 086 732.00 | المجموع          |        |
| 201 239 438.00 | 208 770 221.00 | 203 364 073.00 | 202 012 897.00 | الأموال الدائمة  | الخصوم |
| 12 116 882.00  | 16 732 669.00  | 16 015 435.00  | 14 073 835.00  | خصوم جارية       |        |
| 213 356 320.00 | 225 502 890.00 | 219 379 508.00 | 216 086 732.00 | المجموع          |        |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة



## 1- تحليل الميزانيات المالية المختصرة:

### 1-1- جانب الأصول:

- **الأصول الثابتة:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأصول الثابتة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2014 (22.889%)، وسنة 2015 (35.824%)، وسنة 2016 (1.880%)، وذلك راجع إلى سياسة المؤسسة التوسيعية من خلال الرفع من الطاقة الإنتاجية وزيادة المبيعات لتحقيق معدلات نمو وربحية عالية في ظل المنافسة الحالية في القطاع.
- **الأصول المتداولة:** الملاحظ من الميزانية المالية المختصرة أن نسبة الأصول المتداولة في تناقص مستمر حيث بلغت نسبة الانخفاض سنة 2014 (-1.026%)، وسنة 2015 (-2.103%)، وسنة 2016 (-6.880%)، ويرجع ذلك إلى تراجع قيمة الزبائن من سنة إلى أخرى وذلك بسبب فقدان المؤسسة لخصص معتبرة من السوق.

### 1-2- جانب الخصوم:

- **الأموال الدائمة:** من خلال ملاحظتنا لجانب الخصوم وبالتحديد لجانب الخصوم الغير جارية لحضنا أنها في تزايد مستمر ولو بنسب طفيفة باستثناء سنة 2016 والتي سجلت تراجع، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2014 (0.669%)، وسنة 2015 (2.658%)، وبلغت نسبة الانخفاض لسنة 2016 (-3.607%)، ويرجع سبب الزيادة إلى إتباع المؤسسة سياسة عدم توزيع الأرباح.
- **الخصوم الجارية:** والملاحظ من خلال الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة زيادة نسبة الخصوم الجارية من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2016 والتي حققت تراجع في نسبتها، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2014 (13.796%)، وسنة 2015 (4.478%)، في المقابل حققت سنة 2016 تراجع بنسبة (-27.585%)، ويعود السبب إلى زيادة نسبة الديون

الجدول رقم (02): يوضح حساب رأس المال العامل للسيولة

| البيان                     | 2013           | 2014           | 2015           | 2016           |
|----------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| الأموال الدائمة-           | 202 012 897.00 | 203 364 073.00 | 208 770 221.00 | 201 239 438.00 |
| الأصول الثابتة             | 23 035 925.00  | 28 308 693.00  | 38 449 869.00  | 39 172 556.00  |
| = رأس المال العامل للسيولة | 178 976 972.00 | 175 055 380.00 | 170 320 352.00 | 162 066 882.00 |
| الأصول المتداولة -         | 193 050 807.00 | 191 070 815.00 | 187 053 021.00 | 174 183 764.00 |
| خصوم جارية                 | 14 073 835.00  | 16 015 435.00  | 16 732 669.00  | 12 116 882.00  |
| = رأس المال العامل للسيولة | 178 976 972.00 | 175 055 380.00 | 170 320 352.00 | 162 066 882.00 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير:

● من أعلى الميزانية:

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيم  $FRL$  موجبة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها باستخدام مواردها الدائمة، إلا أن  $FRL$  شهد انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى خلل في المجهودات الاستثمارية أو التمويلية، حيث نلاحظ ارتفاع جد ضئيل بالنسبة للأموال الدائمة بنسبة (0.669%) سنة 2014، و(2.658%) لسنة 2015، وانخفاض طفيف بنسبة (3.607%-) سنة 2016.

في حين أن الاستثمارات ارتفعت في نفس الفترة بنسبة (22.889%) لسنة 2014، وبنسبة (35.824%) لسنة 2015، وبنسبة (01.880%) لسنة 2016، ولهذا السبب لم تتمكن المؤسسة من المحافظة على نفس مستوى  $FRL$  وأدى إلى انخفاضه، فالمؤسسة تقوم بجهد استثماري وذلك دون الاعتماد على مصادر تمويلية مناسبة لها (د.ط.أ).

● من أسفل الميزانية:

يظهر لنا أن قيم  $FRL$  موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة استحقاقاتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة عند تحويلها إلى سيولة، إلا أنه شهد انخفاض خلال الفترة ويعود ذلك إلى خلل في آجال كل من المخزونات والعملاء والموردون.

2- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ( $BFRg$ ): قبل أن نتطرق لحساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سوف نقوم بحساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

- ( $FRng$ ): ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمعرفة مدى توازن المؤسسة ماليا، كما يلي:

الجدول رقم (03): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

| البيان                           | 2013           | 2014           | 2015           | 2016           |
|----------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| الموارد الدائمة (Rd)-            | 336 993 255.00 | 351 611 549.00 | 373 251 506.00 | 384 095 329.00 |
| الاستخدامات المستقرة (ES)        | 158 016 283.00 | 176 556 171.00 | 202 931 155.00 | 222 028 448.00 |
| رأس المال العامل الصافي الإجمالي | 178 976 972.00 | 175 055 378.00 | 170 320 351.00 | 162 066 881.00 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير ( $FRng$ ):

يوضح الجدول أعلاه قيم رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FRng$  للمؤسسة محل الدراسة للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016)، حيث يمكن ملاحظة أن قيم المؤشر المالي  $FRng$  خلال هذه الفترة كانت أكبر من الصفر (موجبة)، وهو دليل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وبالتالي تمكنت المؤسسة من تمويل الاحتياجات المالية الأخرى، كما نلاحظ أن أكبر قيمة للمؤسسة كانت سنة 2013 بينما شهدت انخفاض في السنوات الباقية ويعود ذلك إلى خلل بين المجهودات الاستثمارية والتمويلية، حيث ارتفعت الاستثمارات (الاستخدامات المستقرة) بنسبة (11.773%) سنة 2014، وبنسبة (14.939%) سنة 2015، إلا

أنها انخفضت قليلا سنة 2016 بنسبة (9.411%)، ومن حيث مصادر تمويلها ارتفعت كذلك بنفس الفترة بنسبة (4.338%) سنة 2014، و(6.155%) لسنة 2015، غير أنها تراجعت بنسبة (2.905%) لسنة 2016، وبذلك لم تتمكن المؤسسة من الحفاظ على نفس النمو في رأس مالها الصافي الإجمالي ما أدى إلى انخفاضه سنة 2014 بنسبة (2.191%) و بنسبة (2.705-) % لسنة 2015، وكذلك انخفض بنسبة (4.846-) % لسنة 2016.

- ارتفاع حجم الاستثمارات: وذلك بوتيرة أعلى من ارتفاع حجم الموارد الدائمة حيث تتبع المؤسسة سياسة استثمارية توسعية، وهو ما يفسره ارتفاع نسبة الاستثمارات؛
  - ارتفاع ضعيف في حجم الموارد الدائمة: وذلك ناتج عن النتائج التي حققتها المؤسسة (النتيجة الصافية) والتي شهدت ارتفاع خلال سنوات الدراسة بالإضافة الى ارتفاع حجم الاهتلاكات والمؤنات بسبب الزيادة في حجم الاستثمارات، وبالتالي فإن المؤسسة لم تقم بزيادة رأس مالها أو القيام بالاستدانة طويلة الأجل لمواكبة الارتفاع في حجم الاستثمارات (التركيز أكثر على التمويل الذاتي). ومنه نستنتج أن هناك تناقض واضح بين السياسة التمويلية والسياسة الاستثمارية للمنشأة (تمويل الاستثمارات عن طريق الموارد قصيرة الأجل)، وهو ما سبب تدهور لمستوي ( $FRng$ ) بالنسبة للسنوات 2014 و 2015، ومنه لابد من القيام بإجراءات تصحيحية واتخاذ التدابير اللازمة فإما التنازل عن بعض الاستثمارات الغير ضرورية خاصة التي ليس لها ارتباط مباشر بالنشاط الأساسي (كأن تكون هناك أراضي شاغرة أو غير ذلك)، أو القيام بعملية تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات بالاستدانة طويلة الأجل أو الزيادة في رأس مالها.
- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ( $BFRg$ ): وحساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي قمنا بإعداد هذا الجدول.

الجدول رقم (04): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ( $BFRg$ )

| البيان                                            | 2013           | 2014           | 2015           | 2016           |
|---------------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| استخدامات الاستغلال (Eex)-                        | 111.927.856,00 | 93.010.520,00  | 113.204.638,00 | 82.469.729,00  |
| موارد الاستغلال (Rex)                             | 13.003.390,00  | 14.737.528,00  | 15.321.672,00  | 10.738.971,00  |
| = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (1)      | 98.924.466,00  | 78.272.992,00  | 97.882.966,00  | 71.730.758,00  |
| استخدامات خارج الاستغلال (Ehex)-                  | 1.855.280,00   | 272.423,00     | 207.916,00     | 52.328.068,00  |
| موارد خارج الاستغلال (Rhex)                       | 1.070.444,00   | 1.277.907,00   | 1.410.997,00   | 1.377.911,00   |
| = الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال (2) | 784.836,00     | - 1.005.484,00 | - 1.203.081,00 | 50.950.157,00  |
| الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (1)+(2)     | 99.709.302,00  | 77.267.508,00  | 96.679.885,00  | 122.680.915,00 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### تحليل (BFRg):

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة  $BFRg$  موجبة لكل سنوات الدراسة وهذا يدل على وجود احتياجات مالية ناتجة عن دورة الاستغلال والأنشطة الأخرى، حيث شهدت قيمة هذا المؤشر تذبذب خلال هذه الفترة فبعد الانخفاض المحقق سنة 2014 بنسبة (22.507%)، حقق ارتفاع سنة 2015 بنسبة (25.124%)، وكذلك لسنة 2016 بنسبة (26.894%).

التفسير: من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في المخطط أعلاه فإن السبب في مستوى التذبذب في الاحتياج في رأس المال العامل يعود إلى:

● التذبذب في مستوى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: حيث شهد هذا المؤشر انخفاض سنة 2014، وشهد ارتفاع سنة 2015، وكذلك عاود الانخفاض سنة 2016، وذلك نتيجة:

- الانخفاض المستمر في المخزونات وهو ما يعني أن المؤسسة لديها سرعة دوران المخزونات بحيث لا يوجد هناك تجميد للسيولة في شكل مخزونات بشكل كبير؛
- تذبذب مستوى رقم الأعمال بحيث ارتفع سنة 2014 وليعاود الانخفاض بقيمة أكبر سنتي 2015 و2016، وذلك يدل على عدم الاستقرار في الآجال الممنوحة للعملاء؛
- الارتفاع المستمر في مستوى موارد الاستغلال.

وفي الأخير نستنتج أن السبب الرئيسي في تذبذب  $BFRex$  ناتج عن تذبذب رقم أعمال المؤسسة، وبالتالي لا بد من اتباع سياسة تجارية لتحكم في نمو رقم الأعمال وفي الآجال الممنوحة والتي يجب ألا تتعارض مع مستوى المؤسسة ونشاطها.

● الانخفاض المستمر في مستوى  $BFRhex$  حيث نلاحظ أنه انخفض سنتي 2014 و2015 ولكن عاود الارتفاع سنة 2016، ويعود سبب الانخفاض إلى مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال في المقابل الارتفاع في الموارد خارج الاستغلال، مما أدى إلى تحقيق فائض للسيولة في الأنشطة الأخرى للمؤسسة سنتي 2014 و2015، وهو ما أدى إلى المساهمة في التخفيض من حجم الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

### 3- الخزينة الصافية الإجمالية (Tng)

يعتبر حساب الخزينة الصافية الإجمالية أحد أهم المؤشرات لمعرفة توازن المؤسسة مالياً، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي

وتحليل نتائجه: الجدول رقم (05): حساب الخزينة الصافية الإجمالية

| البيان                                       | 2013           | 2014           | 2015           | 2016           |
|----------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| رأس المال العامل الإجمالي (FRNg)-            | 178 976 972.00 | 175 055 378.00 | 170 320 351.00 | 162 066 881.00 |
| الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg) | 99 709 302.00  | 77 267 508.00  | 96 679 885.00  | 122 680 915.00 |
| = الخزينة الصافية الإجمالية (Tng)            | 79 267 670.00  | 97 787 870.00  | 73 640 466.00  | 39 385 966.00  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة الصافية موجبة وذلك بالرغم من وجود احتياجات مالية ناتجة عن دورة الاستغلال والأنشطة الأخرى، إلا أن المؤسسة تمكنت من توفير فائض مالي لتغطية ذلك الاحتياج وحققت فائض في السيولة، حيث شهدت الخزينة حالات ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث أنه وفي سنة 2014 كانت قيمة  $Tng$  مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى التي شهدت انخفاض مستمر، ويرجع سبب ذلك إلى التذبذب الحاصل في  $BFRg$  لأن  $FRng$  شهد انخفاض منتظم في سنوات الدراسة بنسبة 2.44%، لكن الانخفاض في  $BFRg$  بـ 22.507% أدى إلى الارتفاع في  $Tng$  بـ 23.364%، في المقابل أدى الارتفاع في  $BFRg$  بـ 25.124% إلى انخفاض  $Tng$  بـ 24.694%، وكذلك أدى ارتفاعه بـ 26.894% إلى انخفاض  $Tng$  بـ 46.516% وهو ما يوضح وجود علاقة عكسية بينهما، حيث حققت المؤسسة خلال هذه الفترة فائضا ماليا جراء تمويل استثماراتها وتمكنت من استخدام هذا الفائض لتمويل باقي الاحتياجات المالية التي ولدتها دورة الاستغلال، خاصة باعتبار الأنشطة الأخرى ولدت فائض الأمر الذي أدى إلى تحقيق سيولة على مستوى الخزينة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة متوازنة ماليا وذلك باعتبار أن:

-  $FRng$  أكبر من الصفر؛

-  $FRng$  أكبر من  $BFRg$ ؛

-  $Tng$  أكبر من الصفر.

الجدول رقم (06): يوضح تغير نسب السيولة قبل وبعد تطبيق المراجعة الداخلية

| بعد تطبيق المراجعة الداخلية |                | قبل تطبيق المراجعة الداخلية |                |                                                                                                   |
|-----------------------------|----------------|-----------------------------|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2016                        | 2015           | 2014                        | 2013           | النسبة                                                                                            |
| 14.375                      | 11.179         | 11.930                      | 13.717         | نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$                          |
| 11.617                      | 8.702          | 9.339                       | 9.247          | نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ |
| 162 066 882.00              | 170 320 352.00 | 175 055 380.00              | 178 976 972.00 | صافي رأس المال العامل = $\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$                       |
| 14.375                      | 11.179         | 11.930                      | 13.717         | نسبة السيولة العامة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$               |
| 3.251                       | 4.401          | 6.106                       | 5.632          | نسبة السيولة الحالية = $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$                 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

### 3-تحليل النسب:

تشير بيانات الجدول (06) الى أن تطبيق المراجعة الداخلية لمؤسسة سوف للدقيق كان لها آثار إيجابية بشكل عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

**3-1- نسبة التداول:** من خلال النتائج المتحصل عليها من حساب نسبة التداول للسنوات الأربعة نلاحظ أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وبذلك يبقى لديها هامش أمان مقبول من السيولة وبالتالي فإن احتمال مواجهتها لخطر العسر المالي الحقيقي وعدم تلبية متطلبات تشغيل أصولها الثابتة في المدى المنظور غير وارد.

ونلاحظ كذلك من خلال نتائج الجدول وجود استقرار نسبي لسنتي (2013 و2014) أي قبل تطبيق المراجعة الداخلية، ووجود انخفاض حاد سنة 2015 غير أنه لوحظ ارتفاعها سنة 2016، وبذلك تعتبر أكبر نسبة حققتها المؤسسة مقارنة بالسنوات (2013 و2014 و2015).

**3-2- نسبة السيولة السريعة:** وباعتماد على النتائج المتحصل عليها من حساب نسبة السيولة السريعة للسنوات الأربعة، نستنتج أن المؤسسة قادرة على تغطية الخصوم الجارية بواسطة الأصول المتداولة بدون اللجوء الى بيع المخزون.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ وجود استقرار لسنتي 2013 و2014 قدر بـ (9.247%، 9.339%) على التوالي، في حين شهدت انخفاض سنة 2015 قدر بـ (8.702%) وبالرغم من ذلك شهدت أقصى مستوى لها سنة 2016 بـ (11.617%).

**3-3- صافي رأس المال العامل:** يلاحظ من الجدول أن صافي رأس المال العامل شهد انخفاضا مستمرا لكن ليس بحدة كبيرة. ومن خلال النتائج المتحصل عليها والتي تدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء وذلك دون اللجوء إلى تسهيل أي أصول ثابتة أو اللجوء الى قروض.

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إتباع المؤسسة سياسة مالية متشددة وكذلك إلى عدم تحكم الإدارة بشكل كلي في تضخم وانكماش بعض عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، والذي يعبر على عدم استقرار الأداء المالي ولو بشكل نسبي.

**3-4- نسبة السيولة العامة:** من النتائج المستخلصة من الجدول الناتج عن حساب نسبة السيولة العامة لسنوات الدراسة نستنتج أن المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل وذلك بواسطة الأصول المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.

والملاحظ أن نسبة السيولة العامة انخفضت سنة 2014 بـ (11.930%) مقارنة بسنة 2013، غير أنها سنة 2015 شهدت انخفاض حاد قدر بـ (11.179%) مقارنة بسنة 2014، وبالرغم من هذا حققت نسبة السيولة العامة سنة 2016 أعلى نسبة لها والتي قدرت بـ (14.375%) مقارنة بسنة 2015.

**3-5- نسبة السيولة الحالية:** من النتائج المتحصل عليها من حساب مؤشرات السيولة الحالية للسنوات الأربعة نجد أن هذه النسبة شهدت تذبذبا، حيث أنها ارتفعت سنة 2014 بـ (6.106%)، ثم عاودت الانخفاض سنة 2015 و2016 بـ (4.401%، 3.251%) على التوالي.

## دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق

ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض القيم الجاهزة للسنوات (2013، 2015، 2016)، مقارنة بسنة 2014 والتي شهدت ارتفاع في القيم الجاهزة.

الجدول رقم (07): يوضح تغير نسب المديونية قبل وبعد تطبيق المراجعة الداخلية

| بعد تطبيق المراجعة الداخلية |       | قبل تطبيق المراجعة الداخلية |       | النسبة                                                                     |
|-----------------------------|-------|-----------------------------|-------|----------------------------------------------------------------------------|
| 2016                        | 2015  | 2014                        | 2013  |                                                                            |
| 0.056                       | 0.074 | 0.073                       | 0.065 | نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم<br>إجمالي الأصول             |
| 0.053                       | 0.073 | 0.072                       | 0.064 | نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة<br>حقوق الملكية  |
| 5.137                       | 5.430 | 7.184                       | 8.769 | نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة = حقوق الملكية<br>صافي الأصول الثابتة |

**3-6- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول والنتائج المتحصل عليها لسنوات الدراسة أن نسبة الديون الى إجمالي الأصول زادت بنسب ضعيفة، حيث ارتفعت سنة 2014 و 2015 بـ (0.073%) و (0.074%) مقارنة بـ سنتي 2013 و 2016 التي شهدت انخفاض قدر بـ (0.065) و (0.056) على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أصول أكبر من التزاماتها.

**3-7- نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية:** يلاحظ من الجدول أعلاه والذي يوضح نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية للسنوات الأربعة أنها ارتفعت سنة 2014 و 2015 بـ (0.072%) و (0.073%) على التوالي، ثم عاودت الانخفاض من جديد. الأمر الذي يعني بأن مساهمة الديون قصيرة الأجل في مصادر التمويل تتراجع أمام مساهمة حقوق المالكين، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها بالاعتماد على مصادرها الذاتية، إلا أن استمرار مسيري المؤسسة بالاستغناء على القروض يحرم أصحاب المال من فرص زيادة أرباحهم من خلال استخدام أموال الغير.

**3-8- نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة:** الملاحظ من النتائج المتحصل عليها من حساب نسب حقوق الملكية الى الأصول الثابتة شهدت انخفاض مستمر لكل سنوات الدراسة حيث بلغت على التوالي (8.769)، (7.184)، (5.430)، (5.137) وذلك يشير الى أن المؤسسة تعتمد على حقوق الملكية في تمويل أصولها الثابتة.

### الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي حاولنا إبراز هذا الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الأداء المالي وذلك في ظل المتغيرات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، ومن خلال الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي وذلك لإسقاط الدراسة النظرية عليه حيث تطرقنا من خلال الجانب النظري إلى أهمية المراجعة الداخلية ودورها الهام في اكتشاف الغش والأخطاء ومنعها وذلك من خلال فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية.

- تشمل الفرضية الأولى فقد تم إثبات ذلك من خلال الدراسة على أن يتم تطبيق المراجعة الداخلية داخل المؤسسة والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والعلمية والتي تؤدي بذلك إلى نجاحها وفعاليتها داخل المؤسسة؛
- أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية فقد تم إثبات ذلك باعتبار أن الأداء المالي وسيلة لمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف فيها، وذلك لضمان استمراريتها وزيادة من تنافسيتها لتحقيق أكبر عائد مالي ممكن.
- وكذلك فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق، وقد تم إثبات صحتها من خلال الجزء التطبيقي والذي تم توضيح الدور التي تلعبه المراجعة الداخلية في صحة القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى، والتي تضيف إليها بذلك الصحة والموثوقية لمستعملي هذه القوائم، ومن خلالها يستطيع المحلل المالي القيام بتحليل وتقييم الأداء المالي من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعكس مستوى الأداء المالي للسنة الحالية في مؤسسة سوف للدقيق.
- تعتمد المؤسسة وبشكل كلي على مواردها المالية الخاصة في تمويل احتياجاتها المالية، ومن أسباب ذلك أنها تتبع سياسة عدم توزيع الأرباح؛
  - حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، وبذلك فإن المؤسسة تمول أصولها المتداولة بأموالها الدائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.
  - من خلال دراستنا للأداء المالي وتطبيق كل من المؤشرات والنسب المالية فإننا توصلنا إلى أن المؤسسة في حالة جيدة مالياً، وهي بذلك غير معرضة لخطر الإفلاس المالي؛
  - تعمل المراجعة الداخلية على التأكد من صحة القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى وذلك لإضفاء الصحة والموثوقية عليها، وذلك خدمة لمستعملي هذه القوائم سواء كانوا داخليين أو خارجيين؛

#### المراجع والاحالات:

- 1- طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008، ص: 162.
- 2- مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/05 ماي 2012، ص: 08.
- 3- أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 139-140.
- 4- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007، ص: 76، 77.
- 5- عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الدولية والأمريكية "مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 255-256.
- 6- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 455-456.
- 7 A. Bourguignon, Peut-on de finir la performance, Revue française de comptabilité, N° 269, 1995, P: 61.



- <sup>8</sup> - محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: واقع وافاق تطبيق النظام المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بيسكرة، يومي 05 و06 ماي 2013، ص 06.
- <sup>9</sup> - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص: 247.
- <sup>10</sup> - بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص: 04.
- <sup>11</sup> - السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص: 247.
- <sup>12</sup> - بلال شيخي وآخرون، مرجع سابق، ص: 04.
- <sup>13</sup> - سمير الرواشدة، "العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء بعوائد الأسهم"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006. ص 53.
- 14 - Mouritsen, J., "Driving economic value added versus intellectual capital", Management Accounting Research, Vol. 13, December 1998., pp.461-482.
- 15 - Paulo, S. "Epistemology, research methodology and rule 702 of the federal rules of evidence versus EVA", Journal of Business Ethics, Vol. 44, 2003, pp. 327-341
- 16- Copeland, T., Koller, T. and Murrin, J. (2000), "Valuation: measuring and managing the value of companies", 3rd ed., John Wiley & Sons, New York, NY.
- <sup>17</sup> - معلومات مقدمة من طرف محاسب المؤسسة عن طريق المقابلة يوم 31-10-2017 على الساعة 10:30.